تحطيم الدولة وآليات صنع الفراغ في العراق وسوريا

أ. د. عبد علي كاظم المعموري*
رؤى خليل التويجري**
باحثين وأكاديميين من العراق

* أستاذ في جامعة النهرين ـ مدير مركز حمورابي
** باحثة في مركز حمورابي

مقدمة

ظلت موضوعة القوة وما يرتبط بها محط بحث ونقاش بين الباحثين الاستراتيجيين والسياسيين، ولاسيّما في ما يتعلق بمرتكزاتها أو مصادر هذه القوة، برغم من أن التاريخ يزودنا بأن جل المعايير التي يتم الاعتماد عليها في تقدير جوانب القوة تتركز على الجيوش عديداً وتسليحاً، وأن مفهوم القوة يتداخل بقوة مع مفاهيم أخرى، مثل السلطة والتأثير والإرغام والردع والإذعان ... الخ، التي تُستعمل في تحليل عناصر القوة، إذ إن السلطة هي الوجه الأول للقوة السياسية، وهي بصفة عامة قوة ذات طابع منظم وتكون مرتبطة بوظيفة أو موقع معترف به داخل المجتمع، تعطي الشرعية لمستخدمها في الحق بإصدار الأوامر والقرارات الإلزامية للآخرين.

وبينما شهد التفكير الاستراتيجي تحولاً باتجاه الدعوة إلى القوة الشاملة، التي باتت تتوزع مساندها ما بين القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الإعلامية، لصالح الدول الكبرى ولاسيّما الولايات المتحدة، نلحظ في الجانب الآخر، الكثير من الدول التي تشكل نقطة سقوط لاستراتيجيات القوى الفاعلة في النظام الدولي، يتم فيها تذويب للقوة وتسييلها، وصولاً إلى فقدان الدولة حقّها في استعمالها بصورة شرعية بفقدانها جزءاً كبيراً من سيادتها.

إن ما يُراد به ـ ربما لجزء من العالم ـ هو صنع الفراغات الاستراتيجية بتفريغ القوة أو محوها، بغية (صنع الفراغ).

إن ما يُراد به ـ ربما لجزء من العالم ـ هو صنع الفراغات الاستراتيجية بتفريغ القوة أو محوها، بغية (صنع الفراغ)،

كإحدى الآليات المعتمدة في إعادة تدوير القوى لصالح الولايات المتحدة وحلفائها على الأقل في منطقة الشرق الأوسط، من أجل الحفاظ على مصالحها من جهة وحماية حلفائها من جهة أخرى، ولا سيّما إسرائيل.

ومن هنا تتبدى رؤية هذه الورقة من: (**أن اضعاف دول بعينها والسعي لإفراغ جزء / أو معظم قوتها، يستهدف صنع الفراغات التي من شأنها أن تهيئ لاحقاً إلى مرحلة تفككها، ثم إعادة ملء الفراغ الحادث بقوى غير متجانسة يكون من السهل توظيفها في إطار المشروع المستهدف تحقيقه**).

أولاً: القوة والسلطة والدولة

القوة والسلطة قديمتان قدم الوجود البشري على ظهر الخليقة، ومنذ عصور ما قبل التاريخ كانت هناك مظاهر مختلفة للقوة، وتنبئنا الموروثات الحضارية المادية عن التغني بهذه المظاهر عند الإنسان الذي عاش العصور البدائية والعبودية بحسب التحقيب الماركسي للتاريخ، أو لنقل قبل عصر الزراعة[1].

(1) زوبريسكي كيروف متروبوليسكي، المشاعة الرق الاقطاع: التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ما قبل الرأسمالية، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، 1987.

والسلطة ظهرت لاحقاً نتيجة اجتماع البشر في مستوطنات بشرية لأغراض الحماية أو العمل الجماعي لدرء المخاطر وحماية نوعه، وتم هذا نتيجة التساكن بسبب التوطن الذي حفزته الزراعة البيتية، ولا غرو أبداً في أن أول ظهور للتفكير الاقتصادي المنظم جاء ليتلامس مع هذا الزعم في كتاب (الاقتصاد المنزلي)، وما تبعه من ظهور علائم للسلطة نتيجة التجمع البشري.

بيد أن مظاهر الدولة بمعناها المتعارف جاءت متأخرة وهي بنت الحضارة الأوربية ومخرجاتها، في ضوء الفواعل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فبعد الحروب الطويلة ما بين الإقطاعات الأوربية، سواء كانت جغرافية أو عرقية وحتى مذهبية، جرى الاحتكام إلى الدولة بشكلها السياسي الحديث عام 1648.

وهذا لم يكن منقطعاً عن ما احتضنه التاريخ، ففي مجتمعات ما قبل التاريخ ظهرت أولى علائم الدولة أو ما تُسمى بالدولة المدينة (City-State) أنموذج يتمتع بالسلطة والقوة والإلزامية، مرة مستندة إلى دورها الاقتصادي المنظم كدول حضارة وادي الرافدين والتي يسميها هيغل ومونتسيكو بالدولة الهيدروليكية لكونها ظهرت للحاجة إلى تنظيم شؤون الري والأنهار. والتي

توطنت في السهل الرسوبي من العراق القديم (أي جنوب بغداد)، أو أنها كانت نتاج سياسي وصراع مع المجموعات البشرية الأخرى كالدولة الآشورية التي تكونت هكذا ثم تمددت لاحقاً، أو أثينا التي أُقيمت على معين ثقافتها وعلو كعبها في الفلسفة والتفكر[2].

(2) عبدعلي كاظم المعموري، التنظيم الاقتصادي والاجتماعي في بلاد وادي الرافدين، من (كتاب)، تاريخ الافكار الاقتصادية، دار الحامد، الاردن، 2011.

والدولة الحديثة هي التي نعمل على استحثاث مصادر قوتها العسكرية منها أو الاقتصادية، وتفرض سلطتها على أراضيها تبعاً لتوصيفها، ومن حقها استملاك أي مقدار من القوة تكون قادرة عليها وفقاً لظروفها، وهذا التحشيد للموارد والإمكانات وتعظيمها يقع في صلب وظائفها، من أجل أهداف كبيرة ظلت معظم الدول حريصة على السعي الحثيث لبلوغها، إلا وهي توفير أمنها القومي وفرض إرادتها في المحيط الدولي، أو المساهمة في القرار سواء كان إقليمياً أو عالمياً.

والدولة التي ورثتها معظم مجتمعات الشرق الأوسط هي دولة ربما في بعض خصائصها لم تصل إلى الحد الذي يجعلها بمصاف الدولة الأوربية، في انشغالاتها ونضجها ومسؤوليتها، فكانت بحق دولة رثة ونتاجها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي رثاً أيضاً، فهي نتاج ما سُمِّي بثورات التحرر من الاستعمار، والتي هيمنت عليها الطبقة العسكرية التي بحسب ثقافتها وتربيتها الوظيفية تميل الى التمركز وراء الفرد، مما أنتج أنماطاً من النظم الديكتاتورية التي حظيت بدعم الولايات المتحدة لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما اعترفت به كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية الأسبق، بقولها: إننا أخطأنا لزمن طويل عندما دعمنا الديكتاتوريات في المنطقة.

وعلى أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة وإدارة النظام العالمي من دون أن تنازعها أية قوة، بدأت مراكز الأبحاث والكتاب تركز جل اهتمامها على الدول المارقة والفاشلة . . . الخ، وتقديم توصيفات مختلفة وواسعة وربما متناقضة فيما يخص الدولة التي سمّوها بالفاشلة وعدّوها شكلاً من أشكال الدول في العالم الثالث، التي ظلت عرضة للنقد الداخلي والخارجي على حد سواء، فهي بحسب توصيف نيكولاس بولانتزاس: واقعة بين بنيتين خارجية وداخلية[3]، وطالما هي غير قادرة على تقديم الخدمات[*] أي فشلت في الارتقاء بالمستوى الحياتي للسكان، فهي

(3) نيكولاس بولانتزاس، نظرية الدولة، ترجمة ميشيل كيلو، دار التنوير،2007.

* يتم التركيز هنا على جانب الخدمات وبعض من وظائف الدولة، ولكن لا يتم التطرق الى موضوعة أشد حساسية من مثل سيادة الدولة.

موصوفة بالفشل الداخلي، ومن ثَمَّ هي فاقدة لجزء كبير من شرعيتها، ومعلوم أن المشروع التنموي والنهضوي الذي تغنت به نظم ما بعد الاستقلال وصل الى طريق مسدود وأنتج لمجتمعاته، ولاسيّما العربية منها، في أحسن الأحوال مشروع (تحديث) يتسم بالغربنة، وهذا يتسق مع دول النفط الخليجية بصورة خاصة، فيما كانت مخرجات الجهد التنموي لدولة ما بعد الاستقلال التي اعتمدت أهدافاً غاية في التفاؤل والطموح، تنمية رثة وتابعة، لا هي رأسمالية ولا اشتراكية، ممّا وضع الدولة في زاوية الفشل في تحقيق المشروع التنموي.

وهنا فمحاكمة الفشل وضياع فرص بناء القوة الاقتصادية أثر أيما تأثير في قوة الدولة، وهو ما كانت تنتظره الدول الغربية لتثوير الأوضاع في البلدان التي لا تتواءم سياساتها مع مصالحها، ونجد هذا فيما صاغه جيرالد هيلمان وستيفن راتنر ـ وهما أمريكيان ـ، عندما تحدثا عام 1992 عن فكرة إنقاذ الدولة، التي وصفاها بالدولة الفاشلة، والمقصود بذلك (**عجز بعض الدول عن التناغم مع العالم الخارجي**)[4]، وهنا فيها إشارة مبطنة للدول التي أُدرجت تحت مسمّى ـ محور الشر ـ (العراق، وإيران، وكوريا الشمالية)، لكونها غير متفاعلة مع الولايات المتحدة وأخواتها الأوربيات، ثم زعما أن سيادة الدولة بالنسبة إلى دول العالم الثالث قد انتهت.

(4) Gerald B. Hellman and Steven R. Ratner «Saving Failed States», Foreign Policy, No. 89 (Winter 1992 - 1993) p.3.

فيما يشير بعض الباحثين إلى أن مفاهيم هشاشة الدولة وضعفها وفشلها تتلاقى جميعاً عند الآتي:

عدم قدرة الدولة على توفير الحاجات السياسية الأساسية، مثل تداول السلطة، وحق الانتخاب، والحكم الصالح.

عدم قدرتها توفير الخدمات الاجتماعية للغالبية العظمة من السكان، حتى لو كانت هذه الدول واقعة تحت ضغط العقوبات (العراق وإيران وكوريا وسوريا).

لذلك يجري تركيز الباحثين الأميركيين مدفوعين بتوجهات مراكز الأبحاث، على موضوعات محددة لقياس قوة الدولة من عدمه، برغم أن مفهوم القوة مفهوم نسبي يتغذى من معين قنوات عدة، ولكن يتم استدراج بعض من عناصر هذه القوة لبيان نقائص القوة والذي يفسر على أنه (فشل للدولة)،

يعاب على النظام السوري أنه لا يتم تداول السلطة فيه عبر الأساليب الديمقراطية، ولكن يتم غض الطرف عن تداول السلطة في قطر والسعودية.

ومعلوم أن العديد من الدول لديها ثغرات في واحدة أو أكثر من هذه عناصر القوة، ولكن لماذا يتم الاختيار بانتقائية شديدة لإسقاط هذه النقائص على دول مستهدفة وأخرى تكون بمأمن من هذا؟ مع اشتراكهما تماماً في هذه النقيصة، فمثلاً يعاب على النظام السوري أنه لا يتم تداول السلطة فيه عبر الأساليب الديمقراطية، ولكن يتم غض الطرف عن تداول السلطة في قطر والسعودية، برغم من غياب أية شرعية لهذه النظم بجانب لا يوجد ما يدلل على الديمقراطية بأدنى صورها؟

وأن الإسقاط للمؤشرات الدالة على الشرعية إما تعاني الازدواجية في المعايير، أو أنها تعد شرعية أو غير شرعية برغم من وجود بعض الممارسة الديمقراطية، فمثلاً يعد الرئيس اليمني منصور عبدربه هادي رئيساً شرعياً لليمن وعمر البشير المطلوب للمحكمة الدولية شرعياً، ويعد بشار الأسد رئيساً غير شرعي؟.

وفي الوقت الذي تعمل فيه الدول الكبرى (الولايات المتحدة ـ فرنسا ـ بريطانيا)، على استحصال موافقة مجلس الأمن على قرارات تتيح لها حرمان الدولة القائمة ونظامها السياسي من بسط نفوذها، عبر تحديد خطوط طوال وعرض ومناطق آمنة، فإنها تُهيئ لعدم سيطرة الدولة على أراضيها، والذي يعد معياراً محورياً لفعالية الدولة أو قوتها أو نجاحها كدولة فاعلة(**)، ثم تعود لتستخدمه كأحد المعايير الرئيسة لقياس مستوى فشل الدولة، لكونها تركت أقاليم أو مناطق من أراضيها خارج سيطرتها، وتغض الطرف عمن يسيطر على هذه الأجزاء (عصابات ـ جماعات)، لهذا غالباً ما يتم تركيز الخطاب السياسي الأميركي والأوربي على فقدان الدولة سيطرتها على أراضيها كاملة، **الذي يُعدّ من أحد المؤشرات الأساسية لفشلها**[5].

** يتم التركيز هنا على جانب الخدمات وبعض من وظائف الدولة، ولكن لا يتم التطرق الى موضوعة أشد حساسية من مثل سيادة الدولة.

(5) Gerald B. Hellman and Steven R. Ratner, «Saving Failed States», Foreign Policy, No 89 (Winter 1995 - 1993) p. 3.

إن المتأمل للأوضاع العالمية لا يمكن أن يتجاهل ما تعيشه هذه المجتمعات من أصناف القهر والتعسف والتسلط والقمع والإذلال، وما يتم من انتهاك لحقوق الإنسان وكرامة الجماعات والافراد، وغياب الحريات الديمقراطية والفكرية والسياسية، بل حتى الامتناع عن التفكير بالأسس التي تقوم عليها الحياة السياسية نفسها، والملاحظة العينية تقود بلا شك إلى ملاحظة الموقع الذي تحتله الدولة في الصراع على السلطة والسياسة معاً، وأيما كان الخير

الذي يترتب على هدف إزاحة النظم السياسية الديكتاتورية عن سدة السلطة والحكم، والولوج الى بناء أنموذج الدولة الديمقراطية، إلا أن هذا لا يجوز أن تكون كلفته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية مفتوحة وكبيرة بحيث تعصف بكل ممكنات المجتمع ورصيده الإنساني والفكري والاقتصادي، فتجارب التغيير بالقوة وخلق فراغ القوة في نماذج بعض البلدان من مثل افغانستان ـ العراق ـ ليبيا ـ سوريا لا تشيح بحالة انتهاء الفوضى الذي خلقتها عملية إفراغ القوة وإضعاف الدولة وتهميشها وصولاً الى عدها دولة رثة (أدنى من فاشلة)، وأن سعة التدمير الذي طال البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلب عقود من العمل، فضلاً عن الأموال التي يصعب توفيرها نتيجة تراجع الممكنات الاقتصادية، ولاسيّما أن الأصول الثابتة (الجسور ـ الطرق ـ المصانع ـ المستشفيات ـ الأبنية ـ الطاقات البشرية)، قد جرى الإنفاق على تكوينها لعقود من الزمن وهي تمثل ثروة ومجهود للمجتمع.

لقد جرى التخطيط منذ ما بعد النصف الأول من القرن العشرين لكيفية إفراغ موضوعة استقلال البلدان التي كانت رازحة تحت نير الاستعمار، بعدما استكملت بلدان الغرب من ممكنات تطورها ونموها ومن ثَمَّ تحقيق الفاصلة العلمية والتكنولوجية والصناعية، بينها وبين ما سُمِّي تعسفاً آنذاك بلدان العالم الثالث.

لذلك جرى الاهتمام والتركيز في النصف الثاني من القرن السابق (العشرين) على مشكلات بناء الدولة في البلدان المستقلة، كإحدى مفردات خطاب التنمية السياسية وقع الأزمات الحادثة التي تكمن مسباتها تارة بطبيعة الطبقة السياسية الحاكمة نفسها وانسداد آفق التطور الاقتصادي والسياسي، أو أنها نتاج البيئة الدولية الحاملة لأوضاع التنافس بين القطبين الرئيسين آنذاك، لهذا بدت الأزمات حاملة بحالة من العنف السياسي الذي وضع الأسس والمقدمات لانهيار الدولة أو فشلها أو خوائها، وهو ما أذن بصعود مفهوم الدولة الفاشلة[6] ليدبج الخطاب السياسي السائد، وهو ما أعطى للولايات المتحدة والدول الغربية فرصة عده مصدر الخطر **وتعاظمه**.

إن الاهتمام بقضيتي (فشل الدولة) أو(انهيار الدولة) من وجهة نظر الغرب، لم يكن وليد الرغبة بالمعالجة التي تقتضي إعادة بناء الدولة بغية تعظيم

*** يجري الاشارة الى الدولة الفاعلة انطلاقاً من خصائصها وقدرتها على تأدية وظائفها بشكل يناقض ما تتوسم به الدولة الفاشلة.

(6) للمزيد حول توصيف الدولة الفاشلة: صلاح سالم زرنوقة، إعادة توصيف الدولة الفاشلة، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (13)، السنة الرابعة، بغداد ـ بيروت–2015.

قدراتها لصالح رعاياها، وإنما تعظيم قدراتها بما يضمن أمن شعوب الدول الغربية[7]، وهنا منذ عام 2001 (أحداث سبتمبر) إلى الآن تعمل أميركا والدول الغربية على تحقيق أمنها الداخلي انطلاقاً من الخارج.

(7) M. Malek, «State Failure in South Caucasus: Proposals for an Analytical Framework,Transition Studies Review, Vol. 13 No. 2 (2006) p. 441

ولما كان الغرض الرئيس للدول الفاعلة في النظام العالمي كيفية التدخل في شؤون الدول الأخرى ولاسيّما النامية، وسيلةً لتحقيق أهدافها ومصالحها، عملت على جعل فكرة السيادة الوطنية عبارة عن فكرة قديمة ومحض نظرية خيالية لا تفي بالغرض الآن، مما يعني أنها قد أفرغت من مضامينها وأُهدر جوهرها، نتيجة التجاوز باسم الأمن والسلم الدولي على سيادة الدول وهيبتها، حتى فيما يخص **السيادة الداخلية** والتي تعني مكانة الدولة التي يجب أن تكون لها أعلى سلطة في أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية.

جعل فكرة السيادة الوطنية عبارة عن فكرة قديمة ومحض نظرية خيالية لا تفي بالغرض الآن، مما يعني أنها قد أفرغت من مضامينها وأُهدر جوهرها.

بيد أن أهم عنصر من عناصر توافر **السيادة الفعلية**، هو ما يعني انتفاء حق الدول أو السلطات الأخرى من خارج الدولة في التدخل في صنع القرار في الدولة المعنية، وهو ما يعرف بمبدأ **عدم التدخل**. والذي أضحى مفهوماً ملتبساً ومتسماً بالسيولة شبه المطلقة، تبعاً لرغبة الدول العظمى من مثل أميركا أو فرنسا أو بريطانيا، ولم يعد مقتصراً على اللاعبين الكبار في النظام الدولي، بل جرى منح جزء من التدخل لدول أقل شأناً، إما لكونها حليفة أو وكيلة لدولة كبرى، أو يراد لها أن تترقى كلاعب اقليمي كما هو حال التدخل التركي في شؤون سوريا، فضلاً عن تدخل السعودية في شؤون اليمن، وكل هذا يتم تجاوزاً على القانون الدولي.

وعليه فالدولة ذات السيادة هي التي تضع القوانين وتفرضها على أعضاء المجتمع في نطاق سيادتها الجغرافي، ذلك أن الدولة ذات السيادة لابد أن تحتكر القوة وتشرع استعمالها على أراضيها، ولما كان الاعتراف الخارجي بالدولة، واحترام سيادتها على أراضيها والقبول بمبدأ عدم التدخل، كان مبدأ الفشل من فقدان الدولة لهذه السيادة الداخلية ممّا يسهل توصيفها بـ**الدولة الفاشلة المفتقرة إلى هذه الخصائص كلها أو بعضها**.

أغلب السياسات التي يتبناها الغرب تجاه الدول التي يزعم أنها (فاشلة)، يعد نوعاً من التدخل في شؤونها.

لذلك تشكل أغلب السياسات التي يتبناها الغرب تجاه

الدول التي يزعم أنها (فاشلة)، يعد نوعاً من التدخل في شؤونها، ولا شك في أن هذا التدخل ينتقص من حقيقة سيادة هذه الدول، وهو ما يوجِّه استفهاماً عن تحديد مسؤولية إيصال تلكم الدول إلى مرحلة الفشل، الذي تعول عليه الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، عندما يتم الحديث عن الدول الضعيفة أو الفاشلة أو الرخوة، ممّا يستدعى مراجعة هذه السياسات أيضاً[8].

(8) Pinar Bilgin and David Morton, «Historicizing Representations on the Failed States», Third World Quarterly, Vol. 23, No. 1 (2002) p. 55.

وهو ما يضع بعضاً من تلكم السياسات في دائرة التشكيك، والتي تبدو معبرة عن استراتيجيات بعيدة يراد تحقيقها، عندما جرى توظيف قوى محلية عربية وغير عربية، جرى تمويلها وعسكرتها ودعمها لأضعاف الدولة واحتجاز مساحات من أراضيها خارج سيطرتها، بدعم قوى خارجية كبرى أو اقليمية، وتقف بريطانيا في مقدمة الدول التي لديها خبرة (بحكم ماضيها الاستعماري) في هذا التوظيف، سواء في إيران الشاهنشاهية أو تركيا الاتاتوركية أو في الوهابية النجدية، وهذه الأخيرة في نظرتها العدائية التكفيرية ورؤيتها لجميع المدارس الفقهية والكلامية السنِّية والشيعية، إلا مواطن للظلال والانحراف والبدع، هو ما أعجب الإنكليز وجعلهم يرون فيها الأنموذج الأكثر صلاحية لشرذمة المنطقة وتقسيمها.

بريطانيا في مقدمة الدول التي لديها خبرة (بحكم ماضيها الاستعماري) في هذا التوظيف، سواء في إيران الشاهنشاهية أو تركيا الاتاتوركية أو في الوهابية النجدية.

ثانياً: تحطيم الدولة وصنع فراغ القوة

يتأرجح مفهوم الفراغ بين حقلين معرفيين لهما أهمية كبيرة هما (الفلسفة والفيزياء)، نظراً إلى العلاقة النظرية الجدلية التي تربط بينهما، ونظرية الفراغ هي ليست نظرية في الهندسة الفراغية، ولا معادلاتٍ واحتمالات يتجادل بها وحولها الرياضيين فحسب، بل هي أيضاً «نظرية سياسية» لها تطبيقات على الخارطة الجيو سياسية في بعض مناطق العالم.

وتاريخياً يعد ميلاد فلسفة (الفراغ) مع نزعة بارمينيدس الفلسفية، التي تشير إلى أن «الوجود كائن والعدم غير ذلك»[9]. وقام علماء القرون الوسطى بإضفاء فكرة (**رعب الفراغ**) الذي نهل من الميتافيزيقيا أو (الماورائيات) في جزء منه، ولعل أبرز ما قدم في عصر النهضة والتنوير الأوربي، هو فسح المجال لتملص الفراغ من سجن التصور الميتافيزيقي، مقابل صعود المنهج (التجريبي ـ **الأمبريقي**)، الذي أضحى الفراغ فيه شيئاً قابلاً للقياس

(9) Jonathan Di John, «Conceptualizing the Causes and Consequences of the Failed States: A Critical Review of Literature and Agenda for Research with Specific Reference to Sub-Saharan Africa» European Journal of Development Research, Vo.l. 22, Issue1 (February 2010), p. 20.

أبرز ما قدم في عصر النهضة والتنوير الأوربي، هو فسح المجال لتملص الفراغ من سجن التصور الميتافيزيقي.

والتجربة، أي إن الفراغ أصبح يحدد المادة وأنه يتحدد بها أيضاً، إلى درجة يمكن القول إن كل تقدم جديد في معرفة العالم المادي يظل مديناً بالمعرفة الموازية لما هو جديد في الفراغ، الذي أضحى بفضل هذا يتسم بالحيوية والدينامية والثورة الهائجة. وبمنطق علوم الطبيعة أيضاً، ما أن يحدث فراغ ـ أيّة حالة تفريغ مكان ما من مادة، يستوجب معها حلول مادة أخرى **لإشغال** الفراغ الحاصل أو ملئه، وهذه الحال يمكن سحبها إلى السياسة وجغرافيتها، إذ لا يوجد فراغ مطلق، ودائماً ما تحل قوة أو سلطة أو جماعة محل أخرى، أي تتحرك/ أو يجري تحريكها من مكانها إلى مكان آخر.

ولعل أشهر حراك لملء الفراغ في العالم، عندما قدِمت أمريكا إلى الشرق من أجل ملء الفراغ الاستعماري، بعد رحيل إنجلترا وفرنسا من مكانهما كقوى عظمى في الشرق الأوسط، وبهذا فإن «**نظرية الفراغ**» بطبعتها السياسية، هي موقف أمريكي بامتياز انطلق من وزير الخارجية الأميركية جون فوستر دالاس، إبان إدارة الرئيس الأميركي آنذاك ايزنهاور، الذي تبنى المبدأ ليتم تسميته باسمه (مبدأ ايزنهاور)1957، وهو هو يعود إلى الخمسينات من القرن العشرين في أعقاب استقلال دول الشرق الأوسط ـ بما فيها دول الخليج ـ من حكم بريطانيا وفرنسا بعد انتهاء عهد قوتهما[10].

(10) ديب علي حسين، الولايات المتحدة الأميركية من الخيمة الى الامبراطورية، الاوائل للنشر والتوزيع، دمشق، 2002، ص 373.

وبالنظر لتوافر(حالة فراغ) في الشرق الأوسط وأن هناك خطراً محدقاً من الاتحاد السوفيتي، وعدم قدرة دول المنطقة (المستقلة أو التي كانت لا تزال تحت الاحتلال) على مواجهة الخطر أو ملء الفراغ. اقتضى الأمر بأن تملأ أمريكا هذا الفراغ وتمنع أية قوة من ذلك لا سيّما الاتحاد السوفيتي وحرمانه من الوصول إلى المياه الدافئة، ومنذ ذلك الحين إلى الآن نلحظ تواتر حصول فراغ القوة في هذه الدولة العربية أم تلك، فضلاً عما نشهده في بواكير القرن الحادي والعشرين الحالي من استمرار لحالة التفكك والانقسام، تحت ضغط الحراك الشعبي الحادث في العديد من الدول العربية، وهو ما انعكس على أن تكون بيئة الكثير من دول الشرق الأوسط تتسم بكونها موارة ورخوة.

إن عقدة فراغ القوة التي عشعشت في العقلية الأمريكية، أوجدت تطوراً للواقع الإقليمي لهذه المنطقة من منطلق فراغات القوة بمضاعفاتها الأجنبية

السيئة، وبتأثيراتها السلبية المحتملة على معدلات التوازن الدولي. إن ما يقصده صانعو الاستراتيجية الأمريكية بـ«فراغ القوى» ليس الفراغ العقائدي أو السياسي، أو الفراغ الناتج عن عدم الاستقرار الاجتماعي، أو ضياع الشعور بالهوية القومية، وإنما الفراغ العسكري والأمني. وهو الحاصل في بعض المناطق في سورية والعراق وليبيا وحتى مصر.

وإذا كان ظهور نظرية فراغ القوة كأحد مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في الحرب الباردة لتطويق واحتواء الاتحاد السوفيتي، فإنها اليوم وبعد تصاعد الدور الروسي والإيراني، عادت هذه النظرية لتكون أكثر فاعلية وقوة، من أجل كبح جماح التهديد الممكن للمصالح الأميركية، وهي ربما أحد المسارات التي اعتمدتها الاستراتيجية الأميركية لما بعد 2003، بهدف مواجهة أية قوة منافسة للقوة الأمريكية على المستوى العالمي.

ويبدو للمتابع لشؤون المنطقة أن الفراغ حالة حقيقية وحادثة بصورة فعلية. وربما يكون مختفياً وراء الواقع المصطنع الذي تم تصنيعه والتخطيط له، فضلاً عن تشكله أو ولادته البطيئة، وفي كلّ الاحوال، ومع ما ترتب على ذلك من أشكال للفراغ المحتمل، فإن هناك فاعلاً دولياً أو وكيله (المحلي أو الإقليمي)، يراقب سير الفراغ الذي يتدحرج ككرة الثلج ويتابعه بدقة، وعلى الجانب الآخر هناك مَن يُراد له أن يتلظى بحرائق هذا الفراغ، وهو المتلقي المحلي الذي تتحدد ملامح تشكل صورته في الفراغ الحادث.

وفراغ القوة التي باتت معظم الدول العربية تخشى هبوب رياحه عليها، لم يكن حادثاً تصادفياً، فقد أخلت (**حروب الخليج**) التي أشعلها النظام العراقي السابق وتماهي الدول العربية الأخرى معه مذ تورط بالحرب على إيران، ولا سيّما السعودية ومصر والأردن، إلى إخراج أحد أكبر القوى العربية من حلبة الصراع مع إسرائيل، وهو ما أدى لاحقاً إلى خلق فراغ قوة Power Vacuum خلف «سوريا»، التي ظلت الدولة الوحيدة التي لم ترضخ لا لضغوط الولايات المتحدة ولا لرشى السعودية، في تبني خط الممانعة والمقاومة مع أطراف عربية أخرى من مثل (حزب الله اللبناني) وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية، بسند قوي راسخ ومستمر من إيران، وهو ما عجل بالدفع باتجاه إثارة الأوضاع في سوريا، في ظل

يعد سقوط الموصل والأنبار، بمثابة عقوبة لـ (حكومة المالكي) لعدم انسياقها وراء الرغبة الأميركية- السعودية- الإسرائيلية بإسقاط النظام السوري.

انكشاف عمقها الاستراتيجي، ولربما يعد سقوط الموصل والأنبار، بمثابة عقوبة لـ (حكومة المالكي) لعدم انسياقها وراء الرغبة الأميركية ـ السعودية ـ الإسرائيلية بإسقاط النظام السوري.

لقد ترتب على احتلال العراق وما جرى له، رفع العصا الأميركية الغليظة ضد النظم والحكومات العربية، وهو ما عبّر عنه موشيه يعالون رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي (السابق) في 26-12-2003، بأنه لم يعد هناك عالم عربي، ولم نعد نتكلم على عالم بعدُ عربي، ولا يوجد شيء اسمه تحالف وتضامن عربي، بل هناك لاعبون عرب لكل منهم مصلحته الخاصة، ومن يريد مصلحته عليه أن يكون مرتبطاً بالولايات المتحدة القطب الأوحد، الذي يتحكم بالعالم (ومن يرتبط بأمريكا عليه أن يرتبط بإسرائيل أولاً).

ومن يريد مصلحته عليه أن يكون مرتبطاً بالولايات المتحدة القطب الأوحد، الذي يتحكم بالعالم (ومن يرتبط بأمريكا عليه أن يرتبط بإسرائيل أولاً).

إن الغرب بما فيه الولايات المتحدة لا يحترمون إلا الأنداد، وهذه الندية تتأتى من معين قوة اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية ـ دينية، وفي المدى المنظور يمكن أن تصح هذه المقولة، إلا أنه لا أحد يستطيع ضمان تحققها على المدى المتوسط والبعيد، فلكل ند سواء كان (دولة أو نظام) جوانب قوة وضعف، ولهذا تعمل الدول الغربية بكل ما أوتيت من قدرات، لإضعاف جوانب القوة لدى الدولة الحاملة لمشروع وطني نهضوي، أو التي لا تتساوق سياساتها ومخرجات أفعالها مع أهداف الدول القابضة على مقود النظام العالمي.

وصنع الفراغ هذا يجري تخليقه عبر التدخّل العسكري والمساعدات الاقتصادية أو العقوبات الدولية، تحت دعاوى متباينة مرة للحفاظ على استقلال الدولة وشرعيتها، ومرة لاحترام خيارات الشعب، ومرة أخرى للعصف بالدولة والمجتمع لكون النظام السياسي يشكل تهديداً لأمن المنطقة ولا سيّما الحلفاء والأصدقاء للدول الأوربية أو الولايات المتحدة، وهي تسويغات وذرائع لا تستقيم مع الواقع، وهو أمر جرى السير في ركابه من دون أية مساءلة حقيقية أو وقفة حتى من قبل دول المنطقة منذ أزمة الخليج الثانية إلى الآن، فالتدخل العسكري موجود على الأراضي العربية كلّها من المياه إلى المياه، ولا يُراد له أن يُسمى تدخلاً عسكرياً، بل يطلق عليه تأدباً

وجوداً عسكرياً، وهو تعسف مطلق لأنه يتم بطلب من الحكومات والنظم الحاكمة، من دون مراعاة لإرادة الشعب، الذي تجعله القوى الدولية مادة للتدخل كما تزعم.

وترتكز الاستراتيجية الأميركية حيال منطقة الشرق الأوسط في استخدام الفوضى الخلاقة لتخريب بلدان الشرق الأوسط (سورية ومصر والعراق وليبيا واليمن) من الداخل، وتهيئة الظروف المناسبة لاشتغال نظرية فراغ القوة، وهو نمط جديد من إجبار هذه الدول على قبول التدخل الخارجي، من أجل العودة لملء فراغ القوة على مستوى المنطقة، لكون التهديد الفعلي (العياني) المتسبب بخلق الفراغ، هي قوة عابرة للحدود السياسية لدول المنطقة بل تتجاوز حدود سايكس بيكو.

وبينما تعد الدول الكبرى العدة عبر استراتيجياتها لإعادة رسم خرائط المنطقة، بعد انقضاء ما يقارب من 100عام على اتفاقية سايكس ـ بيكو سيئة الصيت، وعليه تبدو دول المنطقة في العقد الثاني من القرن الجديد، كأنها تعيش اللحظة التاريخية نفسها إبان عقد الخمسينات من القرن السابق، أو لربما أُعيد إنتاجها بمأساة أشد وطأة مما كانت.

ما يجري الآن تطبيقه بنطاق واسع في الدول العربية، هو خلق المساحة المطلوبة لتطبيق نظرية)الفراغ) القديمة عن طريق الفوضى الخلاقة.

ما يجري الآن تطبيقه بنطاق واسع في الدول العربية، هو خلق المساحة المطلوبة لتطبيق نظرية (الفراغ) القديمة عن طريق الفوضى الخلاقة التي يستخدمونها، وبمنظمات الإرهاب التي يقفون وراءها. وطالما أن العرب ليسوا قادرين على شغل الفراغ وملئه، لا بُدّ من قوة دولية مع أتباعها من القوى الإقليمية (غير العربية) تبسط السيطرة على المنطقة لملء الفراغ، بغية تحويلها إلى رصيد في صراعات عالمية قادمة.

كل هذا الجهد الاستراتيجي في تفكيك منظومة المنطقة التي أنجبتها مرحلة السيطرة الأوربية، والبناءات التي تمت على وفق الرؤية الاستراتيجية الأميركية المعدلة في زمن اوباما،

ثالثاً: ملء الفراغ

مفهوم تفريغ أي مكان أو مجال من القوة، لا بُدّ من أن يصاحبه في علوم الفيزياء والطبيعية ارتجاجات أو تمورات والتي تحصل بسبب عملية التفريغ،

وفي الطبيعة من الممكن أن ينعكس بظواهر محسوسة أو غير محسوسة يترتب عليها بالحتم حصول ما يُسمى بـ (**الفراغ الجذبوي**)، وفي السياسة ينعكس ذلك بوضع الدولة والمجتمع بإزاء منعطف جديد كصيرورة ونتاج معاً، في الغالب الأعم تتفجر عنها أزمة مهما كان شكلها وامتدادها وظواهرها، قد تقود إلى استغلال الفرصة من مثل (**أخلق أزمة لكي تحصل على فرصة للحركة**)، وتلك مقولة للفيلسوف هيجل. بيد أن ما قيل عن اكتشاف هيلاري كلينتون وصديقتها المقربة جداً كونداليزا رايس لنظرية الفوضى الخلاقة لم يكن دقيقاً، بل إن زبيغنيو بريجنسكي قد أشار من قبل إلى (**أن خلق الأزمة من شأنه أن يخلق الفوضى**. .)[11].

(11) زبيغينو بريجنسكي، الفوضى ـ الاضطراب عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة فاضل مالك، المكتبة الاهلية للنشر والتوزيع، عمان ـ الاردن، 1998.

وتمتد جذور مفهوم الفوضى في الفكر الغربي لتصل إلى (نيكولو مكيافيللي)، أحد رواد المدرسة النفعية التبريرية في السياسة، والذي تناول دور الفوضى في إيجاد النظام، وأن أطروحة جوزيف شومبيتر الاقتصادي المعروف ـ (صاحب نظرية الابداع والابتكار) ـ التي يرى فيها أن الفوضى الخلاقة لها شأن في إعادة بناء الاقتصاد العالمي وترميمه عند الأزمات الاقتصادية[12].

(12) للمزيد ينظر، جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، الصادر عام 1942، وتوجد في جميع الكتب المهتمة بالتنمية شرح لجوهر فكرته في الابداع والابتكار على خلفية التدمير الخلاق الذي تقوده الروح الرأسمالية.

وبهذا أضحى لمفهوم الفوضى الخلاقة مكانة مركزية في السياسة الأمريكية الشرق الأوسطية بعد أحداث سبتمبر، بل لا نغالي إذا قلنا: إن التطبيق الفعلي لنظرية الفوضى الخلاقة تمّ في منطقة الشرق الأوسط، وهي الاستراتيجيات الأمريكية المعتمدة التي ترمي لإحداث تغيير جذري لأوضاع الشرق الأوسط، بما يسمح لها بإعادة هيكلية المنطقة لتلائم الرؤية الأمريكية بما يحقق لها الاهداف الآتية:

الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأميركية، وإلغاء فكرة انسحابها من المنطقة لصالح قوى اقليمية ودولية،مثل إيران وروسيا.

بعد الفوضى الكبيرة التي تعم المنطقة ستعمد إلى إعادة ترتيبها بما يخلق أوضاع سياسية جديدة ومستقرة ملائمة لها.

الضمان الدائم لأمن إسرائيل سواء في إطار دول الطوق (الجوار) أو أمن الأعماق (البعيد)، بعد ما يتم تفكيك المنطقة الى دويلات أثنية لا تستقوي على مناهضة إسرائيل.

تشكيل خريطة جديدة تزول بموجبها دول وتنشأ أخرى، وربما يُطاح بدول كانت ذا ثقل في الإقليم لتتم ترقية دول أخرى بدلاً عنها.

على المستوى الإقليمي يمكن القول إن أهم نقله حدثت في نظرية ملء الفراغ في الشرق الأوسط قد حصل بعد نكسة 1967، والتي بدء معها أفول نجم المد القومي العربي من الجغرافيا السياسية، لصالح تصاعد مكانة الأصولية الإسلامية التي باتت فاعلاً أساسياً في الحياة السياسية، ومن الجدير بالذكر أن القوى الإقليمية والعظمى ساهمت في نمو وتمدد الأصولية الإسلامية لتملأ الفراغ الذي خلفه انحسار تيار القومية العربية وخروجها من الحيز السياسي.

إن ما ترتب على الاحتلال الأميركي للعراق قد خلق فراغاً كبيراً، سواء فيما يخص الداخل العراقي، أم في المنطقة، ولا سيّما أن تفريغ دولة محورية من كل ممكنات القوة التي تمتلكها وإعادتها إلى ما قبل نشوء الدولة نتيجة الفوضى التي ساهم الاحتلال فيها، وعد وزير الدفاع الأميركي (دونالد رامسفيلد)، في تعليقه على الفوضى التي حدثت في العراق، (**أنه ثمن الحرية**)، فتدمير أدوات الدولة (الجيش والشرطة والأمن) وتصفيرها، ونهب ممتلكات الدولة والقضاء المبرم على القطاع الصناعي بوجهيه العسكري والمدني، ناهيك عن تجريف الإرث التاريخي للعراق. وجعل العراق ساحة مفتوحة للنهب والقتل والفساد ولأجهزة المخابرات الدولية واغتيال علماء العراق، وبناء أسس الطائفية الرسمية على يد الحاكم الأميركي (بريمر)، جميعا تشيح بأن هناك منهجاً ليس في صنع الفراغ فحسب بل التدمير المنظم لممكنات العراق كلّها.

إن ما ترتب على الاحتلال الأميركي للعراق قد خلق فراغاً كبيراً، سواء فيما يخص الداخل العراقي، أم في المنطقة.

والأخطر من صنع كل ذلك الفراغ الذي خلقه الاحتلال، هو استدعاء الولايات المتحدة الأميركية للإرهابيين وتجميعهم في العراق لغرض منازلتهم، والتسويغ لذلك توفير الأمن للأمريكان والحفاظ على الأمن القومي، وقد سمحت على وفق ذلك بدخول الإرهابيين من الدول المجاورة للعراق.

والمتتبع لأوضاع العراق يلحظ من دون عناء يذكر، أن الفوضى وفراغ القوة الذي عملت الولايات المتحدة على نشره في العراق، لم يكن ممكناً حصره جغرافياً، فمناطق تصدير الارهاب والدول التي يمرون عبرها، وصولاً الى مناطق العراق، جميعاً موبوءة بالإرهاب. وبدلاً من حصر الإرهاب في

جغرافيا محددة كما تزعم الولايات المتحدة، أضحت مساحته مفتوحة غير محددة، بل لا نغالي أن الاحتلال الأميركي وفّر للمجموعات الإرهابية (القاعدة وأخواتها) مسوغاً دعائياً لاستقطاب إرهابيين جدد.

ولا يمكن الادعاء مطلقاً برغم من خروج الأمريكان رسمياً وصورياً، إلا أنهم سرعان ما أعادوا ترتيب الأوضاع لصالح تحكمهم في المسار السياسي وأوضاع العراق مرة عبر تكبيلهم الدولة العراقية الناشئة وهي دولة تتراوح ما بين رخوة وفاشلة، ولا يمكن المراهنة على أن العراق في المدى المنظور سيستفيق من الصدمة التي احدثها الاحتلال والإرهاب الذي جاء به، ولذلك فهو لازال مرشحاً بقوة الى التفكك الرسمي، مع أنه من الناحية الفعلية هو دولة مفككه لم يحن بعد موعد إعلان تمزقها الى مكونات عدة، وهو ما يتلاءم مع الرؤية الأميركية ـ الغربية ـ الإسرائيلية في أن بعض الدول هي أكبر مما يجب، ولا بُدّ من أن يتم تصغيرها، باستقطاع أجزاء منها مثلما حدث للسودان، وأن هناك دولاً يجب أن تتلاشى وتَنشأ بدلاً عنها دويلات أقل حجماً وأضعف منها قوة. وهذا يشمل العراق وسوريا والسعودية.

ويأتي ما سُمِّي بالربيع العربي من الفراغ الحقيقي للسلطة والقوة في بعض الدول، وقد عملت نظرية المصالح الدولية والمشاريع الهيمنة الإقليمية المستندة على توظيف مشروع الإرهاب، من أجل ملء الفراغ الحاصل بطريقة واحدة، إلا وهي المجموعات الإرهابية، وإن ظهر غير ذلك في بعض الأحيان فهو مجرد تعميه وتبادل أدوار مفترضة، ففي سوريا ابتدأت بمطالبات معينة لا تستهدف (**خلق الفراغ**) وتقزيم مكانة الدولة كفاعل سياسي ضابط لنمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية، إلا أن ما خُطط له، هو توظيف ذلك لتسهيل إدخال المتغير (الإرهابي)، والسيناريو نفسه قد جرى استخدامه في الرمادي، إذ بدأت بمطالبات اعتيادية تصاعدت سقوفها شيئاً فشيئاً بغية عدم الوصول إلى حل، لتدخل المجموعات الإرهابية بشكل صريح، ثم بدأت بملء الفراغ مستفيدة من ضعف وجود الدولة.

لقد ساندت الولايات المتحدة موضوعة خلق الفراغ في سوريا عن طريق السياسات التي اعتمدتها سواء في سلسلة العقوبات الاقتصادية التي اتخذتها مع حلفائها الأوربيين ضد سوريا أم بالدعم المخفي، أو بالخطاب الرسمي المعلن والذي شجع حالة الخروج على الدولة، ومن ثم جرى أدخال

المجموعات الإرهابية التي يربو عددها على أكثر من ألف مجموعة إرهابية، توزعت إدارتها بين قطر ـ الولايات المتحدة ـ السعودية ـ تركيا ـ الأردن ـ إسرائيل، وجيء بالإرهابيين من (83) جنسية موزعة على كل مناطق العالم لتصل فيما بعد إلى ما يقارب (100) جنسية[13].

(13) الحقائق والوثائق تؤكد أن هذا التنظيم صناعة أمريكية (غربية) بامتياز، ولعبت الأموال والفتاوى الإقليمية والمخابرات التركية دوراً رئيساً تخليقه سواء في العراق أو سوريا، وقد وصل عدد التنظيمات المسلحة في سوريا قرابة (1800) تنظيم مسلح بعد العام 2011 (وفقاً لشهادة الأخضر الإبراهيمى) للمزيد ينظر: رفعت سيد أحمد، خلافة الدم والنار،

رابعاً: داعش حصان أميركا

يقر الأمريكان بأنهم عملوا وساهموا وشاركوا في تفكيك الاتحاد السوفيتي السابق، وهم أيضاً من صنعوا القاعدة ومكنوا الجهاديين العرب بمساعدة السعودية من مقاتلة القوات السوفيتية في افغانستان، لذلك يصرح (جيمس وولسي) مدير CIA الأسبق، **نعم إننا ذبحنا الديناصور الكبير، ولكننا نعيش اليوم في غابة تمتلئ بتشكيلة محيرة من الأفاعي السامة.**

وبهذا استطاعت الولايات المتحدة بشكل غير مباشر من الحاق هزيمة بالاتحاد السوفيتي السابق في افغانستان، عبر وكلائها (السعودية ـ القاعدة)، وهو تطبيق أنموذجي لمنظومة (ريتشارد نيكسون) الفكرية بشأن الصراع في العالم، والتي تضمنتها رسالته المعنونه (الوضع العالمي)، بوحي من هنري كيسنجر مستشار شؤون الأمن القومي، والتي تتضمن فكرة (الإنابة)[14] وتكليف بعض الدول الصديقة و(الشركاء) المحليين للقيام بمهمات عسكرية لصالح الولايات المتحدة، وهو ذات الأمر تسعى الى تطبيقه في هذه المرحلة، كما صرح بذلك (ميشيل جوبير) وزير الخارجية الفرنسي الأسبق، بأن أمريكا تعتمد دائماً المخطط نفسه، وهو معرفة كيف ستفرض الأوضاع التي تتمناها.

(14) السر المعروف: مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا، تحرير فرجينيا بروديين، ومارك سلون، ترجمة نصير عازوري، أحمد طربيه، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974)، ص6.

لهذا نلحظ منذ نهايات القرن العشرين أن مسألة صناعة الإرهاب واستخدامه تحتل عند القوى الفاعلة في النظام الدولي، حيزاً كبيراً في الصراعات الدائرة، وسيكون لها أثر تقريري في رسم التوازنات العالمية المستقبلية، ولم تعد الولايات المتحدة قادرة عن نفي تورطها في صناعة القاعدة وافراخها من داعش والنصرة وجيش الفتح وغيرها، ولا يمكن لها توفير قناعة واضحة لا لبس فيها، من أنها لا توظف هذه المجموعات لخلق فراغ القوة في الدول الواقعة تحت وطأة استهدافها مثل العراق وسوريا وشمال افريقيا ـ ليبيا وصولاً إلى نيجيريا، بل هي تذهب الى متابعة وصول (التنظيمات

إننا ذبحنا الديناصور الكبير، ولكننا نعيش اليوم في غابة تمتلئ بتشكيلة محيرة من الأفاعي السامة.

الإرهابية) إلى الدول التي ترى أنها ستشكل خطراً على ديمومة هيمنتها، مثل الصين وروسيا وإيران، فمواطنو دولة الشيشان وبعض من دول آسيا الوسطى يعدون من أبرز مقاتلي المجموعات الإرهابية، وأفصحت عمليات تحرير مدينة ديالى وصلاح الدين أن هناك أعداداً من الإرهابيين في تنظيم (داعش) من الجنسية الصينية، وتعمل السعودية وبعض دول الخليج مثل الكويت لإيجاد موطئ قدم للمجموعات الإرهابية في الأهواز وخوزستان في إيران، عن طريق استخدام المال النفطي السعودي لتمويل عملية تغيير مذهبي لصالح الوهابية. وهو ما يصب حتماً في مصلحة الولايات المتحدة.

تعمل السعودية وبعض دول الخليج مثل الكويت لإيجاد موطئ قدم للمجموعات الإرهابية في الأهواز وخوزستان في إيران، عن طريق استخدام المال النفطي السعودي لتمويل عملية تغيير مذهبي لصالح الوهابية.

وعلى الرغم من التذبذب في بعض المواقف بين الولايات المتحدة والسعودية، نتيجة القراءات المختلفة للأوضاع، والرغبة الشديدة لدى السعودية لتصفية المحور الذي تتزعمه إيران، نتيجة المخاوف التي بدأت تلقي بظلالها على النظام الحاكم، إلا أن الولايات المتحدة ظلت تدعم جميع الجهود التي من شأنها جمع دول المنطقة (الصديقة) بزعامة السعودية، لغرض تفتيت الجبهة المعادية و(فك الارتباط) مع روسيا وإيران. وأن التغييرات التي حدثت في المنطقة تعد متوافقة مع استراتيجية الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهما الإقليميين، الذين اجمعوا على أن حملة تغيير (أنظمة الحكم) في الشرق الأوسط يستهدف في الأصل فك محور سوريا ـ إيران ـ حزب الله. وهو استكمال لمشروع الرئيس الأميركي بوش (عناصر محور الشر)، الذي ترجم بقطع التواصل الجغرافي لهذا المحور عن طريق احتلال العراق، ومن ثم العمل على تغيير أحد النظاميين في دمشق أو طهران، لمنع تَشكُل الهلال الشيعي الذي أطلقه الملك عبد الله الثاني ملك الأردن.

وبعيداً عن نظرية المؤامرة، فإن ما أفرزته المرحلة الممتدة لما بعد احتلال العراق 2003، هو إسفين عسكري وسياسي طائفي سني، يستهدف الاتصال الجغرافي العراقي للتحالف بين إيران وسوريا في مثلث الحدود مع تركيا في الشمال وإيران من الشرق، والأردن في الغرب، والمملكة العربية السعودية في الجنوب ويمتد من شمال شرق سوريا إلى محافظة ديالى العراقية الواقعة على الحدود مع إيران.

أن حملة تغيير (أنظمة الحكم) في الشرق الأوسط يستهدف في الأصل فك محور سوريا- إيران- حزب الله.

إن وجود التنظيمات الإرهابية بمسمياتها كافة، ولا سيّما داعش من افغانستان مروراً بالعراق وسوريا ومصر وصولاً الى ليبيا وجنوبها والسودان والصومال، يعداً قوساً إرهابياً (سنياً) بالضد من الهلال الشيعي المزعوم، وهو ما عبّر عنه وزير الدفاع الفرنسي إيف لودريان، بأنه (قوس إرهابي من وزيرستان مروراً بالعراق وسوريا ومصر وصولاً إلى خليج غينيا).

إن وجود التنظيمات الإرهابية بمسمياتها كافة، ولا سيّما داعش من افغانستان مروراً بالعراق وسوريا ومصر وصولاً الى ليبيا وجنوبها والسودان والصومال، يعداً قوساً إرهابياً (سنياً).

إن سعي الولايات المتحدة، لتكوين هذا (القوس) الموالي الذي يجري العمل به حالياً هو البديل لسيناريو إسقاط النظام بالضربة العسكرية كما حدث في العراق عام 2003 وفي ليبيا، ولكن بفضل الفيتو الروسي تم اجهاض هذا السيناريو ليتم الانتقال إلى سيناريو قطع التواصل الجغرافي لمحور سوريا ـ إيران، والذي يمثل حلقة من محاولة استكمال دائرة الإجماع الاستراتيجي التي تضم كل (الأصدقاء) من اليهود والعرب في حلف، ويتم ربط كيانات هذا (الإجماع) داخلياً، عبر سلسلة من التحالفات المترابطة على غرار اتفاقيات (كامب ديفيد) ـ و(الحلف الاستراتيجي الأميركي ـ الإسرائيلي) و(اتفاقية مجلس تعاون الخليج في كامب ديفيد ـ 2015).

وتدعم الولايات المتحدة وإسرائيل بقوة عملية تشكل القوس السني- السلفي- الجهادي، تسليحياً ولوجستياً، ويتم التعويل عليه كثيراً لكبح جماح تصاعد دور إيران وفصائل المقاومة العربية.

وتدعم الولايات المتحدة وإسرائيل بقوة عملية تشكل القوس السني ـ السلفي ـ الجهادي، تسليحياً ولوجستياً، ويتم التعويل عليه كثيراً لكبح جماح تصاعد دور إيران وفصائل المقاومة العربية، وفي مقاله للعقيد شاؤول شاي[***] في 21 ـ يناير ـ 2015، عد ظهور (الهلال السلفي) بمثابة محور خطير سينشأ لمواجهة الهلال الشيعي. فضلاً عن أن النتيجة الإيجابية المتوخاة من (الهلال السلفي) هو مساهمته في تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة». إلا أن مارتن إنديك وفي حوار[15] تلفزيوني تحدث عن السعي الأمريكي لبناء شبكة من التحالفات، تضم إسرائيل وممالك الخليج ومصر والسلطة الفلسطينية لمواجهة الإخوان و«الأسد وإيران». ومضيفاً لهؤلاء ما يُسمى بـ «الدولة الإسلامية ـ داعش».

*** شاؤول شاي ـ عقيد في الجيش الإسرائيلي الاحتياطي، وهو باحث مشارك في مركز بيغن ـ السادات للدراسات الاستراتيجية، والنائب السابق لرئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي.

(15) حوار مع قناة abc الأسترالية في 2014/09/27.

إن «مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب، لا تستقيم

يؤكد ميكافيللي بأنها الطريقة المثلى للحفاظ على الدولة وضمانها ضد الثورات والحروب الداخلية، هي بخلق عدو خارجي.

فهي تحابي هذا التنظيم وتسانده في سوريا وتدعي محاربته في العراق، لأنها تريد من (داعش) وأخواتها الهاجس والمتغير الأكثر حساسية في معادلة الأمن الإقليمي وربما العالمي، وربما هو الحالة الأقرب إلى العقيدة الكلاسيكية الأميركية في (صنع العدو)، و يؤكد ميكافيللي بأنها الطريقة المثلى للحفاظ على الدولة وضمانها ضد الثورات والحروب الداخلية، هي بخلق عدو خارجي يحفز على التعبئة ويشكل وجوده قضية مشتركة لدى الشعوب والتي بها يمكن جلب مختلف الاصدقاء والحلفاء والوكلاء إلى قطيع الاصطفاف وراء الأمريكان، ولاسيّما أن وجود تنظيم إرهابي ليس له حدود، من شأنه أن يؤرق صناع القرار الإقليميين وعلى رأسهم السعودية ومصر وإيران وحتى تركيا.

ويلخص دينيس كوسينيتش العضو السابق للكونجرس الأمريكي مدة 16 عاماً، والمرشح الرئاسي الأمريكي لدورتين انتخابيتين[16] موضوع داعش بالآتي: فكرة تنظيم داعش طبخت في المطبخ الأمريكي وولد من رحم التدخل الأميركي ـ الغربي في العراق والعمل السري في سوريا، وإن إنشاء تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) جاء كبديل طائفي سني لمواجهة حلفاء إيران الذين يهيمنون على الحكم في بغداد ودمشق، وهو يشكل المرتكز في الخطة المرحلية للولايات المتحدة وصولاً إلى نهاية اللعبة الاستراتيجية.

(16) مقالة نشرت في الهفنجتون بوست، بتاريخ 24 ـ سبتمبر ـ 2014.

تنظيم داعش مولود غير شرعي ولد من رحم خطة الولايات المتحدة لهندسة العملية السياسية في العراق لما بعد انسحابها.

وتنظيم داعش مولود غير شرعي ولد من رحم خطة الولايات المتحدة لهندسة العملية السياسية في العراق لما بعد انسحابها وكانت الترتيبات التي أجريت لإخراج هذا المولود قد تمت في سجن (بوكا) جنوب العراق، الذي كشفت التحقيقات مع العناصر الإرهابية، أنه بمثابة مفقس ومعسكر للتجنيد، وكل هذا كان بإشراف وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA). هذا المخلوق الجديد الحامل للعنف المنفلت هو ما تركته الولايات المتحدة في العراق بعد الانسحاب، وهو يعبر عن (الخطيئة) في الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، بحسب تعبير رئيس المعهد العربي الأمريكي، جيمس زغبي[17].

(17) صحيفة جوردان تايمز في 16 ـ يونيو ـ 2014.

فيما يعبر السناتور الأميركي جون ماكين عن (شكره لله) ومن ثم (السعوديين) والأمير (بندر) و(القطريين) على خلق هذا (الوحش)[18] المقصود «داعش».

(18) تصريح جون ماكين لصحيفة (The Atlantic) بتاريخ 23 ـ يونيو– 2014.

يعبر السناتور الأميركي جون ماكين عن (شكره لله) ومن ثم (السعوديين) والأمير (بندر) و(القطريين) على خلق هذا (الوحش).

وهو ما يتعارض تماماً تيار الواقعية، الممتد إلى الرئيس (جون كوينسي آدمز)، بأن الولايات المتحدة الأميركية **(ليست ذاهبة إلى الخارج بحثاً عن وحوش لتدميرها)**.

وهو ما أتاح للولايات المتحدة أن تستعمله لتحقيق أهداف رئيسة هي:

توظيف داعش لمهاجمة أعداء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كسوريا.

أنه ذريعة للتدخل العسكري الأمريكي في مختلف بلدان المنطقة، بل الطلب من بعضها إقامة قواعد أميركية لمقاتلة داعش، وهو ما تحاول تنفيذه في العراق.

الاستفادة من داعش لصنع عدو جديد بديل عن الاتحاد السوفيتي السابق والقاعدة، من أجل كسب الرأي المحلي.

تسويق خطر داعش لإجبار الأوربيين على الانصياع الى الولايات المتحدة، ولاسيّما أن أعداداً لا بأس بها من مواطنيها يقاتلون في صفوف داعش.

الوصول إلى الفوضى الناضجة (The Mature Anarchy)، التي تعني زيادة فهم الدول بأن السياسات الأمنية هي سياسات اعتماد متبادل.

هذا الأمر يعطي الولايات المتحدة فرصة التدخل في شؤون بلدان المنطقة تحت ستار محاربة داعش، ولكن من جانب آخر هي تقوم بإسناد داعش وتسلحها، كما قال ذلك السيناتور الأميركي (راند بول)، عندما اتهم الإدارة الأميركية وعلى رأسها أوباما بتسليح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش)، والسماح لهم بإنشاء ملاذ آمن في كل من سوريا والعراق.

هذا التنظيم الذي يعتمد التوحش بأعلى صوره وأشكاله، هو المقابل الجهادي لنظرية (الفوضى الخلاقة) الأميركية، تحت عنوان (إدارة الفوضى المتوحشة)(****)، ومضمونها الفوضى التي ستنتج عن فراغ السلطة وفقدان السيطرة في منطقة أو إقليم معين، نتيجة العمل (الجهادي) المسلح ضد السلطة، وهو ما تسميها داعش (مرحلة شوكة النكاية والإنهاك)، وهي منطقة الفراغ السلطوي التي يشترط الفكر (القاعدي) أن تكون الحركات الجهادية

**** عثرت المخابرات الأميركية على فصول من كتاب إدارة التوحش سبق وأن تم ارسالها الى اسامة بن لادن ويرجح أنها وجدتها في مخبئه بعد قتله في باكستان، ترجمها عام 2006 ويليام ماكانتس زميل مركز مكافحة الإرهاب بالأكاديمية العسكرية الأمريكية. ينظر: حسن أبو هنية، هل يشكّل تنظيم «داعش» خطراً على الأردن؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقييم حالة، 17 سبتمبر، 2014.

مستعدة لملئه وإدارته، كي تصل إلي ما سمّاه (مرحلة شوكة التمكين). وعند التدقيق في جوهر الفوضى الخلاقة وإدارة التوحش[19] نجدهما يتسقان في أبعادهما العملياتية. وتنظيم (الدولة الإسلامية ـ داعش) هي الأنموذج الأقرب للحركة الوهابية النجدية في منتصف القرن الثامن عشر.

(19) أبو بكر ناجي، 2005، إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، ص 15.

خامساً: بدلاً من الخاتمة

اعتمدت الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية منذ انهيار الخلافة العثمانية في أوائل القرن العشرين، كل الإمكانات والجهود لإبقاء الدول العربية منفصلة عن عمقها الاستراتيجي ولاسيّما دول الجوار القريب، لذلك ترى في التحالف السوري ـ الإيراني تحدياً كبيراً للمصالح الغربية والأميركية ولا يوفر الأمن الدائم لإسرائيل، لذلك تعمدت بنشر الفوضى وصنع فراغ القوة، واستدعاء الإرهاب، وعندئذ نكون بإزاء تحول المنطقة إلى (مجتمع هوبزي) نسبة إلى (توماس هوبز) حرب الجميع ضد الجميع في المجتمعات البدائية من أجل البقاء.

عند التدقيق في جوهر الفوضى الخلاقة وإدارة التوحش نجدهما يتسقان في أبعادهما العملياتية. وتنظيم (الدولة الإسلامية- داعش) هي الأنموذج الأقرب للحركة الوهابية النجدية في منتصف القرن الثامن عشر.

وتقف حافة الجوبولتيك سوريا كنقطة تحول كبرى في سيناريو المشهد القادم لملء الفراغ الجيوسياسي الذي نشأ من تراجع قوة الولايات المتحدة ومحاولتها توظيف المد الإرهابي التكفيري بعده القوة المؤهلة مرحلياً لملء الفراغ، في محاولة منها لحرمان الأطراف الأخرى من الاستفادة من الأوضاع التي تمر بها المنطقة. لذلك سمحت بصعود داعش إلى مسرح الأحداث، وهي تعلم جيداً أن (داعش) في حقيقته هو مشروع البعثيين ذوي التوجهات الدينية المتطرفة، وأنهم يستبطنون مشروع صدام المحلي والإقليمي ولكن بمسحة الوهابية المتطرفة.

أن (داعش) في حقيقته هو مشروع البعثيين ذوي التوجهات الدينية المتطرفة، وأنهم يستبطنون مشروع صدام المحلي والإقليمي ولكن بمسحة الوهابية المتطرفة.

في المقابل تدرك الولايات المتحدة تماماً بأن ما يُسمى بالهلال الشيعي هو صناعة عدو، لعلمها المؤكد بأنه في التحالف الشيعي المهيمن على السلطة العراق لا يملك مشروعاً، وأن لها نفوذها وعيونها داخل هذه التحالف.

وتشتغل الاستراتيجية الأميركية على عملية احتواء مزدوجة

متعددة الأطراف (النظام السوري، إيران، حزب الله) وكذلك تركيا، و«داعش»، و(النصرة) وأخواتهما، نظراً لسعة الاشتباك جغرافياً، ممّا يسمح للولايات المتحدة أن تكون لاعباً مركزياً في المنطقة، يمكن له أن يوفر التوازن السلس حتى بين المكونات السياسية والاثنية. حتى يتاح لها منع نهوض أي منافس عالمي لها، أو تحالف دولي معادٍ، من شأنه مشاركتها الزعامة على منطقة الشرق الأوسط.

وفيما يخص داعش سوف تتعاون الولايات المتحدة مع تركيا، التي كلفتها بالإعداد للقوى المعتدلة (كما تزعم) في مشاركتها السيطرة على تنظيم داعش، وتقطع الطريق على السعودية وقطر، بغية تهدئة دوره إلى حين استكمال البديل المناسب لملء فراغ القوة سواء في سوريا أو في العراق أو في مناطق أخرى حين نضوجها، إذ لابد لهذه العاصفة التي تجتاح المنطقة أن تهدأ حينما تضمن الولايات المتحدة مصالحها مع المصلحة العليا وهي أمن إسرائيل.